

انقل عما يكره ان يستعمل في حدث او حدث او اوضيه او اغتسال  
مسحوق او مسنونة مع وجود غيره وعلقت الكراهة بسبل كلهما  
لا تخالوا عن ضعف الواجب في التقليل مراعاة الخلاف كما قال ابن  
الحاج لان اصبح قايلا بدم الطهورية وتخصيص المولف الكراهة  
بالمخرج التراب والفرق ان المبالغة ان يتعلق به شيء من البدن  
وقوله في حدث يحتمل ان يكون متنازعا فيه كل من كرهه واستعمل  
ويحتمل فيه الحذف من الاول لئلا الثاني والتقدير علي الاول  
وكرهه ما استعمل فيه في حدث اذا اعلمت الاول وان اعلمت  
الثاني كان اللفظ علي حاله وان اختلف في التفسير وعلي الثاني  
وكرهه في حدث ما استعمل في حدث وقوله في حدث اي في روضه  
في دخل وضو الصبي اذا كان حدثا **ش** وفي غيره لا يرد **ش** اي في كراهة  
استعمال اما المستعمل في غير حدث كما استعمل في الاوضيه والا  
غتسال المستحبة والمسنونة واستعمل الثانية والثالثة في  
الروضه وغسل المذنبه من الحيض وضو التبريد والغسله الرابعة  
وما غسل به ثوب طاهر سالم من الخس والوسخ وجراره تروده  
للمناخري في النقل واعتمدنا في التقييم المذكور علي ظاهر كلام  
الشارح في **البرس** ويبير كانه وضو غسل ينجس لم يغير **ش**  
المطوف محذوف اي ويبير وانما لم يكن مطوفا علي استعماله  
لما السابق مخصوص بكونه مستعملا في الحدث فلا ينافي بتقريره  
هنا اي بكونه استعمالا ويبير والدم وجود غيره اذا خلط بغيره  
فوق النقطه ولم يغير شيئا من اوصافه وحد اليه بعد ما **ك**  
كانه وضو اية غسل فانية الفصل قليلا وان استعملت في  
الروضه ان الجار والمجرور في قوله كانه وضو يصح ان يكون خبرا

لمبتدا

لمبتدا محذوف كما قرره بعض الشراح ويصح ان يكون صفة  
ليسر وعلي كل حال فالكاف دالة علي عدم الحصر فيدخل  
كانه اقل من ذلك اذا تقررت ذلك فكذلك قول بعض الشراح  
ومضموم كلام المولف ان سادون اية وضو الفصل ينجس لم  
يغير ينجس غير سديد ومضموم لم يغيره او غيره يمكن الحكم كذلك  
وهو كذلك والحكم سبب الطهورية ومضموم ينجس به لو كان  
بظاهره يمكن الحكم كذلك وهو كذلك والحكم انه اذا لم يغير فلا كراهة  
وان غير سبب الطهورية واذا اتوا بما التقليل المذكور وصح فلا  
اعادة عليه املا علي المشهور وانما لم يكتف المولف باية وضو  
عن اية الفصل او بالاكس لانه لو اقتصر علي اية وضو لم يجرم  
ان اية الفصل من الكثير ولو اقتصر علي الكثير لم يجرم اية وضو  
نجسه **ص** او لزم فيه كلب **ش** هو مطوف غير مخطئ المقدر قبل  
قوله ينجس لم يغيره في المسألة اعتبارا في علمه يسيير كما فعله من  
لانه يلزم عليه ان الكلب او الخنزير في كثير من استعماله لانه فيهم  
لان المطوف غير المخطوف عليه وليس كذلك ولا علي استعمال  
ليله يجرم كراهة الكثير ايضا والمعني بكونه استعمالا ما يسيير مخطئ  
ينجس او لزم فيه كلب ما ذوت في اتخاذ ام لا بخلاف الكثير  
والزوجة يجرم الواو ويخرج اكثره ذلك وهو للكلاب والسياب  
اللاذمي ولا للطير الا الذباب والشرب للجمع فكل ولو غرس  
ولا عكس وكس الا اذا كان فارعا **ك** ولزم يلزم بفتح اللام  
فيها وعليه كسرها في الاول اذا دخل لسان ودركه فيها فيه  
شيء ويخرج منها انه اذا دخل لسانه من غير تحريكه لا يكره استعماله  
وكذا لو دخل راسه او سقط من فيه لما ب في الما وظهر كلام المولف